وزارة التشغيل والإدماج المهنى للشباب الجمهورية التونسية

الامانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

منظمة العمل العربية

ا للمعونه الفنيه للدول الأفريقية

(مرفق رقم 1)

كلمة معالى السيد / أحمد محمد لقمان

المدير العام لمنظمة العمل العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد الشاذلي العروسي / وزيـــر التشـــغيل والادمـــاج المهني للشباب في الجمهورية التونسية

سعادة السفير / الشاذلى النفاتى الأمين العام المســـاعد رئـــيس مركز جامعة الدول العربية – تونس

سعادة السفير نورى محمد بيت المال / الأمين العام المساعد

مدير عام الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية

السيدات والسادة الحضور والخبراء والمشاركين المحترمين

الضيوف الكرام ,

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يطيب لى بداية أن أرحب بكم جميعا باسم منظمة العمل العربية معربا عن عميق الشكر والامتنـــان لمعـــالى الـــوزير الشـــاذلى العروسى على رعايته لهذه الندوة ولأسرة الوزارة علـــى حســـن الإعداد وطيب الاستقبال وكرم الضيافة .. متمنيـــا للجمهوريـــة التونسية قيادة وحكومة وشعبا دوام التقدم والرفاة والازدهار .

ويسعدنا أن تعقد هذه الندوة بتعاون مشترك بين منظمة العمـــل العربية والأمانة الفنية لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب ، حيث يتعاظم هذا التعاون برعاية كريمة ودعم متواصل من سعادة

الأخت نانسى باكير التى تعطى للتنمية الاجتماعية فـــى الـــوطن العربى جل اهتمامها. والصندوق العربى للمعونة الفنيـــة للـــدول الأفريقية الذى نأمل فى تعاون دائم معه سواء كان فـــى مجـــال الدول العربية الأفريقية ، أو تنفيذ أنشطة مشتركة لخدمة الـــدول الأفريقية الصديقة فى إطار أهداف واختصاص منظمـــة العمـــل العربية . ووزارة التشغيل والادماج المهنى للشباب بالجمهوريـــة التونسية التى يزداد التعاون معها وتتوسع وتنوع مجالاته لخدمـــة أهدافنا المشتركة ، وهذا التعاون يشكل خطوة نعتز بها ونقـــدرها فى إطار تفعيل أواصر التعاون المشترك ، والتى انطلقـــت مـــن قناعة مؤكدة من مسئولى هذه الجهات إلى ضرورة توحيد الجهود وتعظيم الفائدة نحو دعم العمل العربى المشترك .

لقد انتهجت منظمة العمل العربية فى الأونة الأخيـــرة نمطـــا جديدا يؤمن بالتعاون ويدعو إلى تطويره بين كافة الجهات العربية والدولية ذات الأهداف المتماثلة والعمل الجاد نحو توقيع المزيـــد من مذكرات التفاهم وبروتوكـــولات التعـــاون للتصـــدى ســـويا للمشكلات والتحديات التى تكبر يوما بعد يوم والتى تعجز الـــدول والمؤسسات عن التغلب عليها بشكل منفرد .

أننا نعيش اليوم عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة ، وقد آن الأوان إلى ضرورة توحيد الجهود ، فاجتماعنا اليوم هو خطـــوة على طريق التعاون بين الجهات المنظمة .

لمعالجة مشكلة البطالة بصورها المختلفة والتصدى لظـــاهرة تفاقم معدلات الفقر والاستبعاد الاجتماعى التى تصدرت أولويات اهتمام الأسرة الدولية على مختلف المستويات الرسمية والشعبية ، باعتبار أن هذه الظـــاهرة بأبعادهـــا الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والإنسانية باتت تشكل هما مقيما للحكومات والشركاء الاجتماعيين معا ، وتلغى عمليا القدرة على التمتع بالحقوق الأساسية للإنسان ، وتمثل فى نهاية المطاف تهديدا مستمرا للسلم وللأمن الاجتماعى إضافة إلى تداعيات تلك الظاهرة التى تقف حجر عثرة أمام بلوغ أهداف تحقيق التنمية المتوازنة والعادلة والشاملة المستدامة .

السيدات والسادة :

لقد بات من المسلم به فى كافة الدراسات الاقتصادية المعاصرة فى البلدان المتقدمة والنامية علـــى حـــد ســـواء ... الاعتـــراف بالمنشآت الصغيرة كوحدات اقتصادية قادرة على توليـــد فـــرص عمل فى نطاق احتياجات ومتطلبات عمل هذه المنشآت التى تعـــد مساهما أساسيا فى إيجاد واستحداث فرص عمل جديدة . فضـــلا عن كونها الاقدر على الاحتفاظ بالوظائف فى فتـــرات الأزمـــات الاقتصادية خاصة وهى تجمع اليوم بين آفة الركود الاقتصـــادى وآفة التضخم فى أن واحد واستمرارهما لفترة طويلة قل أن شهد مثلها التاريخ البشرى .

ويلاحظ أن معظم الخطط والبرامج التى تضعها الحكومات فى الفترات الأخيرة تعطى للمنشآت الصغيرة مكانة متميزة فى نشاطاتها وفعالياتها ، انطلاقا من دورها المتميز فى توليد فرص عمل للشباب ومعالجة مشكلة البطالة والقضاء على الفقر وإدماج الفقراء فى العملية الإنتاجية قدر إمكاناتهم واستعدادهم للعمل .

الحضور الكرام

تنعقد هذه الندوة في ظل استمرار و تصاعد الإهتمام العالمي والعربي بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وذلك لما لهذه المنشآت من دور فاعل في المساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة. إذ تتميز هذه المنشآت بمجموعة من المزايا تجعلها المحور الرئيسى للعملية التنموية في الإقتصاديات العربية على وجه الخصوص، ومن أبرز هذه السمات هو انخفاض متطلباتها الرأسمالية وإعتمادها على المواد الخام المحلية وقدرتها على تنويع إنتاجها كماً وكيفاً، والتكيف مع المتغيرات والظروف الإقتصادية بمرونة عالية فضلا عن كونها تعتبر الحل الأمثل لحل مشاكل البطالة من خلال خلق الوظائف وإستيعاب الأيدي العاملة خاصة فى غياب إقامة المشروعات الكبيرة والاستراتيجية التى تحتاج للتكامل الاقتصادى العربى وبرؤوس أموال ضخمة ، هذا الى جانب قدرة هذه المنشآت على تضييق الفجوة بين مستويات النمو في المناطق المختلفة خاصة الريفية منها حيث تزداد الحاجة لخلق فرص العمل للشباب للحد

من ظاهرة الهجرة وآثارها السلبية ، والحفاظ على التراث الوطني بسبب ما تقدمه من منتجات تراثية وصناعات تقليدية وحرفيـــة ، ودعم للزراعة وتربية الثروة الحيوانية لتحقيق الأمـــن الغـــذائى القومى .

وعلى الرغم من الايجابيات والمزايا الكثيرة والمتنوعة التـــي تقدمها وتحققها هذه المنشات إلا أنها تصطدم بعدد من المعوقـــات والمشاكل التي تحد من قدرتها على أخذ دورها الكامل في النشاط الإقتصادي والإجتماعي، ومن أبرز هذه المشاكل تخصيص رأس المال اللازم لتسيير هذه المشروعات، هذا بالإضافة إلى المشاكل التسويقية والإنتاجية التي تعترض مســـيرة المنشـــآت الصـــغيرة والمتوسطة الأمر الذى يتطلب دعم التعاونيات بمختلف أشـــكالها وأنواعها ، كما تعاني هذه المشروعات مـــن ضـــعف القـــدرات الادارية اللازمة لاستمرارها لانها تنطلق من خاصـــية ارتبـــاط المشروع بمالكه الذي هو مديره في ذات الوقت وما تحتاجه مـــن تدريب وتأهيل للقدرة على القيام بعمله بنجـــاح واقتـــدار ، هـــذا بالاضافة الى ما تعانيه من مشاكلات حول مدى وفـــرة البيانـــات المالية والمحاسبية، بسبب القصور في مهنة المحاسبة القانونيـــة والتدقيق ، من جهة، وعدم قيام المصارف والمؤسسات بـــدورها المرتجى في هذا الخصوص قياساً بمـــا تقـــوم بـــه المصـــارف والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة. أما على الصعيد المـــالي، فإنَ هذه المنشآت تضطر الى الاعتماد على المـــدخرات الفرديـــة

والعائلية في التأسيس والتشغيل، وذلك بسبب عدم رغبة المصارف في تحمل مخاطر هذه المنشآت ، أو عدم توافر الضمانات المقبولة، ومحدودية أغطية الضمان الخارجي لهذه المنشآت من قبل شركات وصناديق ضمان الائتمان المصرفي حتى في حالة توافرها.

علاوة على ذلك، تعاني هذه المنشآت من افتقار الحكومات لإستراتيجيات مدروسة وسياسات واضحة المعالم لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة والصغرى، منبثقة عن رؤية تنموية متوازنة قطاعياً وجغرافيا، تأخذ بالاعتبار أهمية هذه المنشآت وخصوصياتها ومشكلاتها. ثم أن الوزارات القطاعية تخلو في الغالب من إدارات متخصصة بشؤون هذه المنشآت، وهذا بدوره يتطلب إعادة النظر في الإطار التشريعي وتحويله إلى إطار ايجابي لهذه المنشآت. كذلك ضرورة تسهيل الإجراءات اللازمة لتأسيس هذه المنشآت وتشغيلها ومعالجة المشكلات التي تواجهها، وكما لابد من أن يكون لهذه المنشآت دورا بارزا وفعالا في المنظمات والهيئات المهنية كغرف التجارة والصناعة والزراعة وذلك لتفعيل السياسات الحكومية الرامية لمعالجة مشكلة البطالة التي تؤرق كافة الدول وعلى مختلف الأصعدة .

السيدات والسادة :

من المؤكد أن هناك العديد من البرامج والاستراتيجيات والخطط التى وضعت من كافة المسئولين والمخططين فى البلدان العربية للتصدى لمشكلة البطالة وعلى الرغم من تفاوت نسب النجاح ، إلا أن استمرار تفاقم المشكلة وارتفاع معدلات البطالة يشير إلى العجز التام وصعوبة بل استحالة التصدى لهذه المشكلة والوصول إلى الحلول المناسب بالعمل بشكل فردى لكل جهة على حدة مما يحتم علينا دعوة ممثلى كافة أطراف الإنتاج العربية والخبراء والمشاركين من كافة الجهات الآخرى إلى ضرورة العمل نحو المزيد من التعاون العربى المتكامل فى التصدى لهذه المشكلة من خلال وضع البرامج والاستراتيجيات القومية وتفعيل التعاون مع المنظمات الدولية والاستفادة من برامجها الناجحة للاسترشاد بها فى البلدان العربية .

وفى الختام ، لا بد لي أن أتوجه بوافر التقدير وعظيم الامتنان لكل من الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية ممثلاً في شخص مديره العام سعادة السفير نورى محمد بيت المال و الامانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية ممثلة بشخص سعادة السفيرة نانسي باكير / الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشئون الاجتماعية وفريق العمل المعاون لها وسعادة السفير الشاذلى النفاتى متمنيا له دوام التوفيق كمديرا لمركز جامعة الدول العربية بتونس ، ولا يفوتنى أن أتقدم بالشكر إلى معالى السيد /

عمرو موسى ، الأمين العام لجامعة الدول العربية علـــى دعمـــه لمنظمة العمل العربية وسعيه الدؤوب إلى دعم وتفعيـــل العمـــل العربى المشترك للقيام بدوره على الوجه الأكمل رغم التحـــديات الإقليمية والدولية التى تعانى منها منطقتنا العربية .

والشكر موصول لمعالي السيد الشـــاذلي العروســـي / وزيـــر التشغيل والادماج المهني للشباب في الجمهورية التونسية ولأسرة الوزارة متمنيا لهم التوفيق والسداد في خدمة الاقتصاد التونســـي بقيادة فخامة الرئيس زين العابدين بن علي رئـــيس الجمهوريـــة التونسية.

وفي الختام أطيب أمنياتى لكافة الاخوة والاخـــوات والســـادة الخبراء المشاركين في فعاليات هذه الندوة أملا أن نتوصل مـــن خلال جلسات العمل المتميزة الى توصيات ورؤى جـــادة قابلـــة للتنفيذ والتطبيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أحمد محمد لقمان

المدير العام لمنظمة العمل العربية